

# خارج الفقہ

٤٢

٢٨-١٠-٩٣ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:  
مہدی المادوی الطہرانی

كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ

• أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا  
كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا (٤٤)

## شرايط النائب

- القول فى النيابة و هى تصحّ عن الميت مطلقا و عن الحى فى المندوب و بعض صور الواجب.
- مسألة ١ يشترط فى النائب أمور:
- **الأول** البلوغ على الأحوط من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل، **الثانى** العقل، فلا تصح من المجنون و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنبابة السفية **الثالث** الايمان، **الرابع** الوثوق بإتيانه، و اما بعد إحراز ذلك فلا يعتبر الوثوق بإتيانه صحيحا، فلو علم بإتيانه و شك فى أنه يأتى به صحيحا صحت الاستنابة و لو قبل العمل على الظاهر، و الأحوط اعتبار الوثوق بالصحة فى هذه الصورة، **الخامس** معرفته بأفعال الحج و أحكامه و لو بإرشاد معلم حال كل عمل، **السادس** عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه فى ذلك العام كما مر، **السابع** أن لا يكون معذورا فى ترك بعض الأعمال، و الاكتفاء بتبرعه أيضا مشكل.

## القول فى النىابة

- القول فى النىابة و هى تصحّ عن الميت مطلقا و عن الحى فى المندوب و بعض صور الواجب.

## القول فى النيابة

- مسألة ١ يشترط فى النائب أمور:
- الأول البلوغ على الأحوط\* من غير فرق بين الإجارى و التبرعى بإذن الولى أو لا، و فى صحتها فى المندوب تأمل،
- \* لكن الأقوى صحة نيابة الصبى المميز إذا كان موثوقا به إلا إذا منعه الولى و إن كان الأحوط عدم الإكتفاء بفعله مطلقا.

## القول فى النيابة

- الثانى العقل، فلا تصح من المجنون \* و لو أدواريا فى دور جنونه، و لا بأس بنبابة السفية
- \* إذا كان ممن لا يتحقق منه القصد و إلا فالأقوى صحة نيابته إذا كان موثوقا به و إن كان الأحوط عدم الإكتفاء بفعله مطلقا.

- الثالث الايمان\*،
- \*الظاهر صحة نيابة مسلم لا يكون حجه باطلا لدى الإمامية و إن كان الأحوط نيابة المؤمن.

## القول فى النيابة

- **الرابع** الوثوق بإتيانه\*، و أما بعد إحراز ذلك فلا يعتبر الوثوق بإتيانه صحيحا، فلو علم بإتيانه و شك فى أنه يأتى به صحيحا صحت الاستنابة و لو قبل العمل على الظاهر، و الأحوط اعتبار الوثوق بالصحة فى هذه الصورة،

- \* بل الواجب هو الإستنابة و لا يعتبر إحراز الإتيان



## القول فى النيابة

- **الرابع** الوثوق بإتيانه\*، و أما بعد إحراز ذلك\*\* فلا يعتبر الوثوق بإتيانه صحيحا\*\*\*، فلو علم بإتيانه و شك فى أنه يأتى به صحيحا صحت الاستنابة و لو قبل العمل على الظاهر، و الأحوط\*\*\*\* اعتبار الوثوق بالصحة فى هذه الصورة،
- \* بل المعتبر هو إحراز الإتيان و لو بإخبار ثقة، لأن شغل الذمة اليقينية تحتاج إلى البرائة اليقينية.
- \*\* أى الإتيان.
- \*\*\* بل تجرى أصالة الصحة.
- \*\*\*\* استحبابا.

## معرفة النائب بأفعال الحج

- **الخامس:** معرفته بأفعال الحجّ و أحكامه و إن كان بإرشاد معلّم \*  
حال كلّ عمل.

- \* هذا كاف لصحة العمل و أمّا صحّة الإجارة فيشترط فيها كون العمل معلوماً حين الإجارة بمقدار لا يكون الإجارة غررياً لدى العقلاء.

## عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب عليه

- **السادس** عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام كما مرّ \*،
- \* قد مر (١) أن من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بالإجارة، و كذا ليس له أن يتطوع به،
- فلو خالف فالأقوى الصحة مطلقا إلا إذا حج تطوعا مع علمه بوجوب الحج عليه فيبطل و لو حج تطوعا مع عدم علمه بالوجوب أو بفوريته يجزى عن حجة الإسلام على الأقوى.
- و لو آجر نفسه مع تمكن حج نفسه صحت الإجارة مطلقا و إن كان عالما بوجوب الحج على نفسه.
- (١) في الفصل الأول، مسألة ٦٥

## أن لا يكون النائب معذورا

- السابع أن لا يكون معذورا في ترك بعض الأعمال\*، و الاكتفاء بتبرعه أيضا مشكل\*\*.
- \* على الأحوط فيما لو كان العذر قبل الإحرام و إن كان بعد الإجارة و الأقوى فيما لو حدث العذر بعد الإحرام صحة النيابة و الإستيجار.
- \*\* و إن كان الإكتفاء به لا يخلو من وجه.

## شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر\*، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، و لو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه،
- \* و لا يجوز النيابة عن الكافر و لا إهداء الثواب إليه إلا إذا كان الكافراً أباً أو أما للنائب أو للمستأجر أو كان الكافر جاهلاً قاصراً فيجوز إهداء الثواب إليه و حينئذ يجوز الإستيجار لذلك أي للحجّ الاستحابي لإهداء الثواب.

## شرايط المنوب عنه

- و يشترط كونه ميتا أو حيا عاجزا \* في الحج الواجب \*\*،
- \* كما مر في مسألة ٤٨ من الفصل الأول.
- \*\* هذا في الحج الواجب و أما المندوب فيجوز فيه النيابة عن الحي القادر كما سيأتي في المسألة ١٧ من هذا الفصل.

## شرايط المنوب عنه

- و لا يشترط فيه **البلوغ و العقل** \* فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه،
- و لا **المماثلة** بين النائب و المنوب عنه فى الذكورة و الأنوثة،
- و تصح استنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.
- \* **النيابة بمعنى إسقاط الواجب** لا يتصور فى الصبى و لا المجنون إلا إذا استقر على المجنون حال إفاقته و أما النيابة بمعنى **كون عمل النائب قائما مقام عمل المنوب عنه** فهو ممكن للصبى المميز و المجنون المميز و أما الصبى غير المميز أو المجنون غير المميز فالنيابة عنه فهو بمعنى **إهداء الثواب**.

## شرايط صحة النيابة

- مسألة ٣ يشترط في صحة الحج النيابي قصد النيابة و تعيين المنوب عنه في النية و لو إجمالاً، لا ذكر اسمه و إن كان مستحباً في جميع المواطن و المواقف، و تصح النيابة بالجعالة كما تصح بالإجارة و التبرع.



## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- مسألة ٤ لا تفرغ ذمة المنوب عنه إلا بإتيان النائب صحيحاً\*،
- نعم لو مات النائب بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عنه، و إلا فلا و إن مات بعد الإحرام، و فى إجراء الحكم فى الحج التبرعى إشكال، بل فى غير حجة الإسلام لا يخلو من إشكال.
- \* بل تفرغ ذمة المنوب عنه بالإستنابة و لا يعتبر فيه اكثر من ذلك، نعم يجب على الأجير الإتيان بالحج كما شرط عليه.

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- مسألة ٥ لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة إن كان أجيرا على تفرغ الذمة كيف كان،
- و بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيرا على نفس الأعمال المخصوصة و لم تكن المقدمات داخلة في الإجارة، و لم يستحق شيئا حينئذ إذا مات قبل الإحرام،

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- و أما الإحرام فمع عدم الاستثناء داخل في العمل المستأجر عليه، و الذهاب إلى مكة بعد الإحرام و إلى منى و عرفات غير داخل فيه، و لا يستحق به شيئاً و لو كان المشى و المقدمات داخلًا في الإجارة فيستحق بالنسبة إليه مطلقاً و لو كان مطلوباً من باب المقدمة، هذا مع التصريح بكيفية الإجارة، و مع الإطلاق كذلك أيضاً، كما أنه معه يستحق تمام الأجرة لو أتى بالمصداق الصحيح العرفي و لو كان فيه نقص مما لا يضر بالاسم، نعم لو كان النقص شيئاً يجب قضاؤه فالظاهر أنه عليه لا على المستأجر.

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

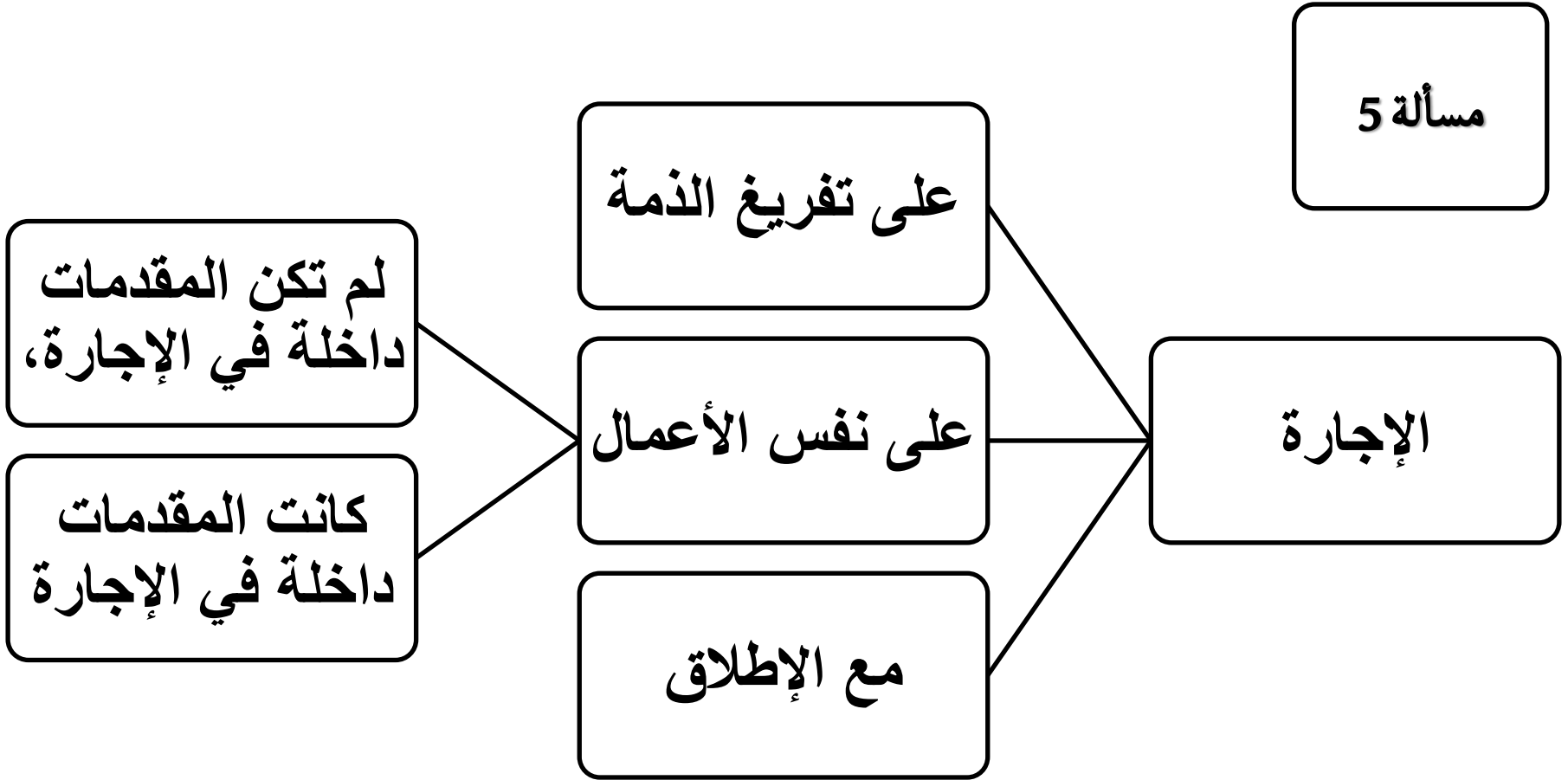
- (٣) إذا فرض أن الإجارة على نفس الأعمال المخصوصة و لم تكن المقدمات داخلة لا يستحق شيئاً قبل الإحرام و أمّا نفس الإحرام فمع الإطلاق أى عدم استثنائه فداخل فى العمل المستأجر عليه و يستحق الأجرة بالنسبة إليه و أمّا الذهاب إلى مكة بعد الإحرام فليس داخلاً فلا يستحق الأجرة بالنسبة إليه مع كون الإجارة على نفس المناسك كما لا يستحق على الذهاب إلى عرفات و منى مع هذا الفرض و أمّا مع كون المشى و المقدمات داخلاً فى الإجارة فيستحق بالنسبة إليها مطلقاً سواء كانت مطلوبة نفساً أو من باب المقدّمة إلّا أن تكون الأجرة على المقدمات الموصلات هذا كله مع التصريح بكيفيته

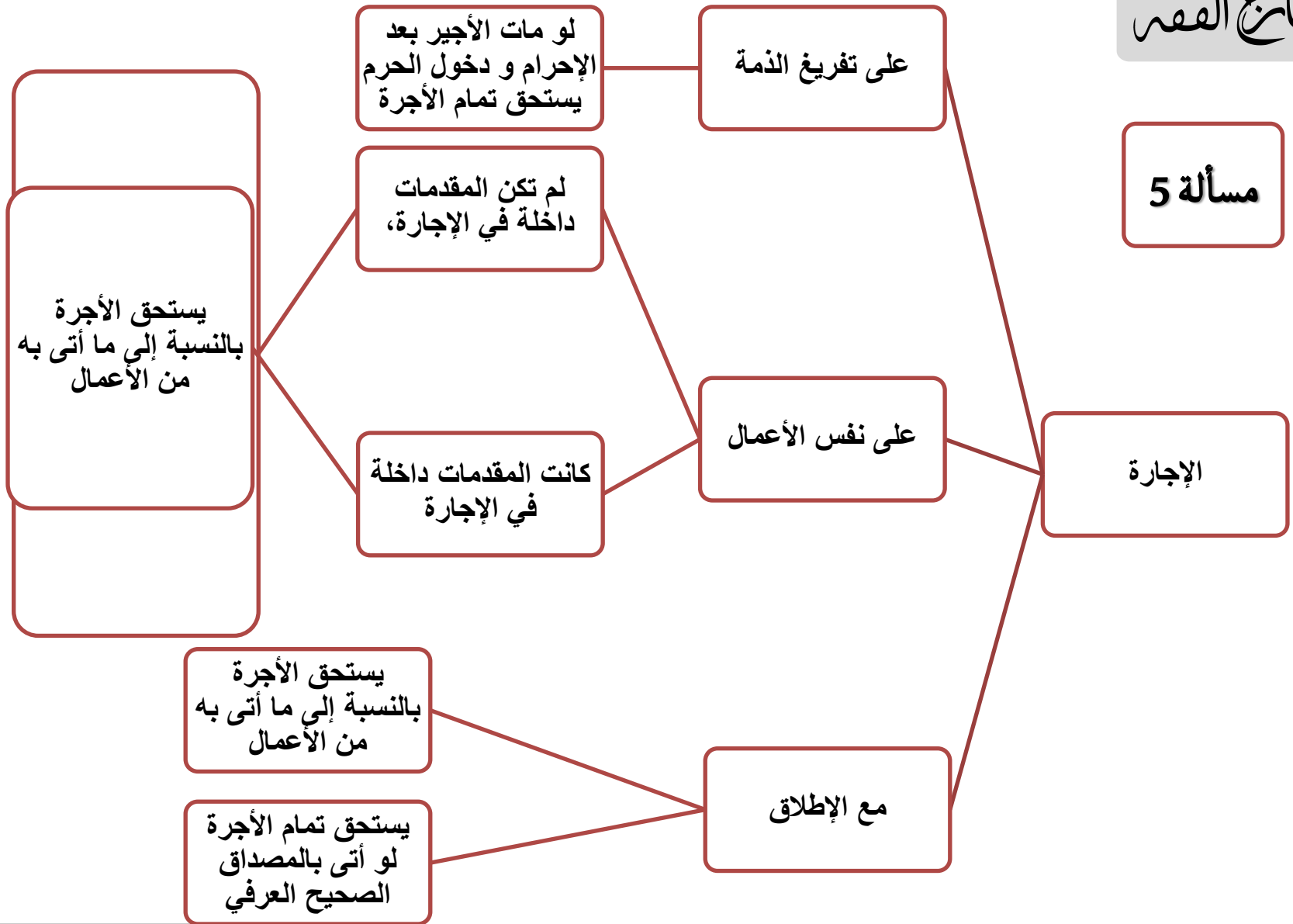
لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- و مع الإطلاق فالظاهر التوزيع بالنسبة إلى المقدمات و ما فعل من الأعمال و تنظيره بإفساد الصلاة في غير محلّه نعم مع الإطلاق يستحقّ تمام الأجرة إذا أتى بالمصداق العرفي الصحيح و لو كان فيه نقص ممّا لا يضرّ بالاسم فلو مات بعد الإحرام و دخول الحرم قبل إتيان شيءٍ آخر لا يستحقّ أجرة غير ما أتى به و إن سقط الحجّ عن الميت فإن السقوط ليس لأجل الإتيان بالمصداق العرفي بل هو من باب التعبد أمّا لو أتى بالحجّ و نسي الطواف أو بعضه مثلًا و مات يستحقّ تمام الأجرة للصدق و هذا نظير نسيان بعض أجزاء الصلاة المستأجرة مع عدم إضراره بالصحة و الاسم. (الإمام الخميني).

لومات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

مسألة 5





لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

مسألة 5

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم  
يستحق تمام الأجرة

على تفرغ الذمة

يستحق الأجرة بالنسبة إلى ما أتى به من  
الأعمال

على نفس الأعمال

يستحق تمام الأجرة لو أتى بالمصداق الصحيح  
العرفي و لو كان فيه نقص مما لا يضر بالاسم،

مع الإطلاق

يستحق الأجرة بالنسبة إلى ما أتى به من  
الأعمال

الإجارة



لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- مسألة ٥ لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة إن كان أجيرا على تفرغ الذمة كيف كان،
- و بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيرا على نفس الأعمال المخصوصة و لم تكن المقدمات داخلة في الإجارة، و لم يستحق شيئا حينئذ إذا مات قبل الإحرام،

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- و أما الإحرام فمع عدم الاستثناء داخل في العمل المستأجر عليه، و الذهاب إلى مكة بعد الإحرام و إلى منى و عرفات غير داخل فيه، و لا يستحق به شيئاً و لو كان المشى و المقدمات داخلًا في الإجارة فيستحق بالنسبة إليه مطلقاً و لو كان مطلوباً من باب المقدمة، هذا مع التصريح بكيفية الإجارة، و مع الإطلاق كذلك أيضاً، كما أنه معه يستحق تمام الأجرة لو أتى بالمصداق الصحيح العرفي و لو كان فيه نقص مما لا يضر بالاسم، نعم لو كان النقص شيئاً يجب قضاؤه فالظاهر أنه عليه لا على المستأجر.

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- مسألة ٦ لو مات قبل الإحرام تنفسخ الإجارة إن كانت للحج في سنة معينة مباشرة أو الأعم مع عدم إمكان إتيانه في هذه السنة، و لو كانت مطلقة أو الأعم من المباشرة في هذه السنة و يمكن الإحجاج فيها يجب الإحجاج من تركته، و ليس هو مستحقا لشيء على التقديرين لو كانت الإجارة على نفس الأعمال فيما فعل.

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- ١١ مسألة إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة إذا كان أجيرا على تفرغ **الذمة** و بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيرا على الإتيان بالحج بمعنى الأعمال المخصوصة و إن مات قبل ذلك لا يستحق شيئا سواء مات قبل الشروع في المشى أو بعده، و قبل الإحرام أو بعده و قبل الدخول في الحرم لأنه لم يأت بالعمل المستأجر عليه لا كلا و لا بعضا بعد فرض عدم إجزائه من غير فرق بين أن يكون المستأجر عليه نفس الأعمال أو مع المقدمات من المشى و نحوه

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- نعم لو كان المشى داخلا فى الإجارة على وجه الجزئية بأن يكون مطلوباً فى الإجارة نفساً استحق مقدار ما يقابله من الأجرة بخلاف ما إذا لم يكن داخلاً أصلاً أو كان داخلاً فيها لا نفساً بل بوصف المقدمة فما ذهب إليه بعضهم من توزيع الأجرة عليه أيضاً مطلقاً لا وجه له كما أنه لا وجه لما ذكره بعضهم من التوزيع على ما أتى به من الأعمال بعد الإحرام إذ هو نظير ما إذا استوجر للصلاة فأتى بركعة أو أزيد ثم أبطلت صلاته فإنه لا إشكال فى أنه لا يستحق الأجرة على ما أتى به

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- و دعوى أنه و إن كان لا يستحق من المسمى بالنسبة لكن يستحق أجرة المثل لما أتى به حيث إن عمله محترم مدفوعة بأنه لا وجه له بعد عدم نفع للمستأجر فيه و المفروض أنه لم يكن مغرورا من قبله و حينئذ فتنفسخ الإجارة إذا كانت للحج في سنة معينة و يجب عليه الإتيان به إذا كانت مطلقة من غير استحقاق لشيء على التقديرين

لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- (مسألة ١١): إذا مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم (١) يستحق تمام الأجرة إذا كان أجيراً على تفرغ الذمة (٢)
- (١) بل بعد الإحرام و لو قبل دخول الحرم. (الخوئي).
- (٢) **الإجارة على تفرغ الذمة لا معنى لها** بل متعلق الإجارة في الحجّ البلدي المشى إلى بيت الله و الإتيان بالمناسك المخصوصة نيابة عن المنوب عنه. (الأصفهاني).
- بل لا يبعد الاستحقاق تعبداً و إن كان أجيراً على الأعمال و أمّا **الإجارة على التفرغ فلا معنى له** بل متعلق الإجارة في الحجّ البلدي المشى إلى بيت الله الحرام و الإتيان بالمناسك المخصوصة نيابة عن المنوب عنه على ما هو المرتكز عرفاً. (الكلبي يگاني).

## لومات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

- و بالنسبة إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيراً على الإتيان بالحج، بمعنى الأعمال المخصوصة (٣)
- (٣) إذا فرض أن الإجارة على نفس الأعمال المخصوصة و لم تكن المقدمات داخلية لا يستحق شيئاً قبل الإحرام و أمّا نفس الإحرام فمع الإطلاق أي عدم استثنائه فداخل في العمل المستأجر عليه و يستحق الأجرة بالنسبة إليه و أمّا الذهاب إلى مكة بعد الإحرام فليس داخلياً فلا يستحق الأجرة بالنسبة إليه مع كون الإجارة على نفس المناسك كما لا يستحق على الذهاب إلى عرفات و منى مع هذا الفرض و أمّا مع كون المشى و المقدمات داخلياً في الإجارة فيستحق بالنسبة إليها مطلقاً سواء كانت مطلوبة نفساً أو من باب المقدمة إلا أن تكون الأجرة على المقدمات الموصلات هذا كله مع التصريح بكيفيته و مع الإطلاق فالظاهر التوزيع بالنسبة إلى المقدمات و ما فعل من الأعمال و تنظيره بإفساد الصلاة في غير محله نعم مع الإطلاق يستحق تمام الأجرة إذا أتى



لو مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجرة

• بالمصداق العرفي الصحيح و لو كان فيه نقص ممّا لا يضرّ بالاسم فلو مات بعد الإحرام و دخول الحرم قبل إتيان شيء آخر لا يستحقّ اجرة غير ما أتى به و إن سقط الحجّ عن الميت فإن السقوط ليس لأجل الإتيان بالمصداق العرفي بل هو من باب التعبد أمّا لو أتى بالحجّ و نسي الطواف أو بعضه مثلاً و مات يستحقّ تمام الأجرة للصدق و هذا نظير نسيان بعض أجزاء الصلاة المستأجرة مع عدم إضراره بالصحة و الاسم. (الإمام الخميني).

• الأجير على الحجّ إنما يستأجر للإتيان بطبيعة الحجّ **لا على تفرّغ الذمّة و لا على الأعمال المخصوصة** بما هي هي فإذا أتى بما هو مصداق للحجّ استحقّ الأجرة بتمامها قلّت أعماله أو كثرت. (البروجردى).